والقيمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تاريخاً طويلاً من العداء والخصومة بين الصحافة والحكومة، وهناك مناطق أخرى للصراع مثل : الجدل حول حقوق وسائل الإعلام فى مواجهة حق احترام خصوصية المواطنين، وحق وسائل الإعلام فى حماية سرية مصادرها مقابل حق الحكومات فى حماية أسرارها فى أوقات الطوارئ والأزمات، وحق المواطنين فى المحاكمة العادلة، وحق المستهلكين فى الحماية من الادعاءات الكاذبة فى بعض الإعلانات. ومن خلال المعارك والصراعات القانونية حول هذه القضايا وغيرها، تتغير وسائل وأساليب الاتصال بشكل مستمر. هكذا يقدم نموذج الصراع الاجتماعى تصوراً مفيداً لدراسة القضايا الهامة المتعلقة بالنظم الإعلامية . (دوفلور وروكيتش ١٩٩٣ : ٥٩ - ٧١).

ثالثاً - النظريات النقدية :

تفترض النظريات النقدية أن وظيفة وسائل الإعلام هى مساعدة أصحاب السلطة فى المجتمع على فرض نفوذهم، والعمل على دعم الوضع القائم. ولذلك كانت دراساتهم النقدية للأوضاع الإعلامية وانتشار الثقافة الجماهيرية بديلاً عن الثقافة الراقية لوضع تفسيرات خاصة بمحتوى وسائل الإعلام للترويج لمصالح الفئات المسيطرة على المجتمع.

وتتفق الدراسات النقدية فى تحديد علاقة وسائل الإعلام بالقوى الاجتماعية والسياسية على النحو التالى:

١- إن محتوى وسائل الإعلام يروج اهتمامات الجماعات المهيمنة فى المجتمع، ويميل هذا المحتوى إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية.

٢- تحليل المعانى الرمزية للمحتوى الذى تروجه المصالح الرأسمالية لجذب اهتمام الطبقات العاملة.

٣- فضح أسطورة حياد الدراسات الإعلامية الأمريكية التى يمولها كبار رجال الأعمال لخدمة الثقافات المهيمنة. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧: ١٤٧ - ١٤٨).

وتنتمى النظريات النقدية إلى الفكر الماركسى وهى تمثل مدخل يطلق عليه المدخل الثقافى، وتستمد هذه النظريات أفكارها من مدرسة فرانكفورت وأعضائها البارزين « هورخيمر »، « وأدورنو »، و « ماركوزى». وكانت هذه المدرسة قد بدأت نشاطها فى جمهورية « فيمار » الألمانية ثم هاجرت إلى الولايات المتحدة فى أعقاب تولى النازى الحكم فى ألمانيا.

وترى مدرسة فرانكفورت أن الثقافة الجماهيرية ذات الطابع التجارى كانت الوسيلة الأساسية التى مكنت الاحتكارات الرأسمالية من تحقيق النجاح فى هذا المجال. وتكوّن آراء هذه المدرسة العديد من المداخل والنظريات النقدية مثل: نظرية الاقتصاد السياسى، ونظرية الهيمنة، والمدخل الاجتماعى الثقافى وهو مدخل يتزايد تأثيره حالياً فى دراسةوسائل الإعلام، ويعد مركز الدراسات الثقافية المعاصرة فى مدينة برمنجهام بإنجلترا من أنشط المراكز فى هذا المجال. (حمدى حسن ١٩٩٣: ٨٧ - ٨٨).

ويلخص «ستيوارت هول» Hall أحد أبرز رواد النظريات النقدية الأعمال التى قام بها مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة برمنجهام على النحو التالى:

١- دراسة محتوى وسائل الإعلام على المستوى الأوسع Macro Level بدلاً من نماذج التأثير المباشر التى تعتمد على (مثير/ استجابة)، والتأكيد على قوة وسائل الإعلام الفكرية والثقافية، وتوضيح موقف الهيمنة من خلال الطريقة التى تقدم بها العلاقات الاجتماعية والمشكلات السياسية التى يتم تحديدها.

٢- تحدى النظريات الخاصة بالنص الإعلامى بوصفه تقديمًا واضحاً للمعنى، وإعطاء اهتمام أكبر للبناء اللغوى والفكرى أكثر من مجرد تحليل المحتوى التقليدى.

٣- التأكيد على العلاقة بين ترميز الرسائل الإعلامية وتباين تفسيرات الجمهور، بدلاً من مفهوم الجمهور الموحد الذى اتفقت عليه الدراسات التقليدية بتأثير المسوح الخاصة بالمؤسسات الإذاعية ووكالات الإعلان.

٤- الاهتمام بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى تداول وتأمين تعريفات الهيمنة الفكرية وتقديمها، والتى تختلف تماماً عن نماذج الثقافة الجماهيرية التى تتناولها البحوث الأمريكية.

ويقسم محمد عبد الحميد النظريات النقدية إلى اتجاهين رئيسيين:

الأول : يستعير من الماركسية مفهوم الصراع من أجل بقاء الوضع كمًا هو، وسيطرة الطبقات أو أصحاب المصالح المسيطرة وهيمنتها على وسائل الإعلام وتوجيهها لما يضمن استمرار هذه الهيمنة، ويتبنى هذا الاتجاه أصحاب مدرسة فرانكفورت، والنظرية الثقافية النقدية. أما الاتجاه الثانى : فيربط بين الثروة أو الجانب الاقتصادى والسيطرة على وسائل الإعلام من خلال نظرية الاقتصاد السياسى، وسوف نعرض لهذين الاتجاهين على النحو التالى:

(أ) مدرسة فرانكفورت :

هى إحدى المدارس التى قامت مبكراً على فكرة الماركسية الجديدة، اعتباراً من عام ١٩٢٣ فى معهد الدراسات الاجتماعية بفرانكفورت، وقام بإعلاء فكرتها كل من: « ماكس هور خيمر »، «وتيودور أدورنو». وترى أفكار هذه المدرسة أن ما تقدمه وسائل الإعلام عبارة عن أعمال وضيعة أو تشويه للأعمال

الراقية هدفها إلهاء الناس عن البحث عن الحقيقة. فمن خلال التجارة العالمية والثقافة الجماهيرية ينجح الاحتكار الرأسمالى فى تحقيق أهدافه، وحيث تكون السلعة هى الأساس فإن الثقافة يمكن تسويقها أيضًا لتحقيق الربح، وتعمل من خلال مفهوم صناعة الثقافة على ترسيخ الأفكار الخاصة بسيطرة الطبقة المالكة أو المهيمنة على المجتمع بمفهومه الرأسمالى.

(ب) النظرية الثقافية النقدية :

تسود هذه النظرية فى الدوائر الأكاديمية بإنجلترا ومن روادها «ستيوارت هول»، وتهتم بالتحليل الثقافى لتسجيل مدى ارتباط ما تقدمه وسائل الإعلام بحياة الناس، وتعتبر هذه المدرسة أن الهيمنة Hegemony التى ترددها دائماً فى بحوثها هى الأسلوب المناسب والسائد للعلاقة بين من يملكون ومن لا يملكون. وهم يرددون دائماً مفهوم الهيمنة عندما يتحدثون عن الدور الثقافى لوسائل الإعلام.

ويعتقد «هول» أن وظيفة وسائل الإعلام هى دعم الهيمنة لمن هم فى مراكز القوة، لكنه يرفض التفسير الماركسى الاقتصادى حيث لايرى أن هناك علاقة متكافئة بين الثروة والتفكير السياسى. ويرى أن البحوث الأمريكية على الرغم من أنها تخدم الاتجاهات السائدة حول أسطورة الديموقراطية التعددية، وتماسك المجتمع الذى تحكمه معايير مثل : الفرص المتساوية، واحترام الرأى الآخر، وحق التصويت، وسيادة القانون، إلا أن نفس البحوث التى أجريت على السلوك الانتخابى والاستجابة لدراما العنف فشلت فى التستر على الصراع القائم وقناع القوة الذى ترتديه وسائل الإعلام . (محمد عبد الحميد ١٩٩٧ : ١٤٩ - ١٥٤).

(جـ) نظرية الاقتصاد السياسى : Political Economy Theory

هى نظرية ماركسية خالصة يتبناها الذين درسوا سيطرة الصفوة على

المؤسسات الاقتصادية مثل : البنوك والأسواق ، وحاولوا أن يصلوا إلى تفسيرات خاصة بطرق سيطرة الاقتصاد على المؤسسات الاجتماعية ومنها وسائل الإعلام. وتقبل هذه النظرية الفرض الماركسى الخاص بأن الأساس هو سيطرة البناء الفوقى. واختبر أصحاب هذه النظرية كيفية قيام المؤسسات الاقتصادية بتشكيل وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وتلبية حاجاتها. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧ : ١٥٦).

وتركز نظرية الاقتصاد السياسى على تأثير القوى الاقتصادية فى المجتمع على ما تقدمه وسائل الإعلام فى هذا المجتمع. ومن المهم فى هذه النظرية إدراك الارتباط بين النظام الاقتصادى والنظام السياسى، فالحكومة تسن القوانين التى تعمل على تسيير الأعمال وإنعاش الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يعمل رجال الأعمال على مساندة الحكومة ودعم مرشحيها السياسيين الذين يحمون المصالح الاقتصادية من خلال دفع الضرائب والمنح والمساعدات التى تدعم الحكومة، وتسعى نظم الاتصال التى تعمل على أسس تجارية إلى محاولة كسب نوعيات معينة من الجماهير التى تجذب المعلنين، ومن أمثلة ذلك : سعى بعض قنوات التليفزيون إلى تقديم مباريات التنس رغم قلة جماهيريتها، ولكن هذا الجمهور القليل يتميز بالثراء الذى يجذب المعلنين لعرض سلعهم وخدماتهم التى تدر أرباحاً طائلة لقنوات التليفزيون . (Becker, 1987 : 467).

ويرى محمد عبد الحميد أن النظريات النقدية السابقة تتميز بالسمات التالية:

١- تأكيد حق الفرد فى الحرية والاختيار، ورفض الصور المختلفة لفرض أنواع معينة من الثقافات أو الأفكار من البنية الفوقية، وبالتالى رفض كل أنواع الهيمنة التى تمارسها الصفوة على أفراد المجتمع.

٢ ـ ترى هذه النظريات أن السياق الاجتماعى بمعناه الأشمل Macro هو المجال الذى يوضح صيغة العلاقات بين وسائل الإعلام والقوى المسيطرة فى المجتمع، ولذلك فإنها ترفض الدراسات الجزئية التى تهتم بجمهور وسائل الإعلام واتجاهاته وسلوكه الاتصالى، أو تحليل محتوى الإعلام دون إطار نظرى كاف يربط أنماط السلوك الاتصالى والمحتوى بالسياق الاجتماعى الأكبر، ولذلك فإنهم يرفضون البحوث الأمريكية التطبيقية التى تتسم بالجزئية، وتفتقر إلى الإطار النظرى الواعى بطبيعة المشكلات الاجتماعية وعلاقاتها وآثارها.

٣- تهتم معظم الدراسات النقدية بدراسة علاقات وسائل الإعلام من خلال مخرجاتها، والنظر إلى المحتوى كبناء لغوى من الرموز التى يتم اختيارها بعناية من بين الإطار المرجعى لفكر الصفوة المهيمنة وأهدافها.

٤- تتسم البحوث النقدية فى نظرتها إلى جمهور المتلقين بالتفاؤل، حيث يصفون الجمهور بأنه عنيد Obstinate يقاوم جهود المنتجين فى وسائل الإعلام الذين يفرضون خبراتهم عليه من خلال المحتوى. ويرى «ستيوارت هول» أن هذا الجمهور قد يستوعب الفكرة فى خطوطها العريضة ولكنه يقاومها عند التطبيق فى حالات محددة.

٥- إن الاهتمام بالمستوى الأوسع Macro - Level فى الدراسات النقدية لايعنى إغفال المستويات الأصغر Micro - Levels، فدراسة التفاعل بين المؤسسات الإعلامية مع البيئة الاجتماعية والسياسية، أو تحليل العلاقة فى إطار الاقتصاد السياسى يتطلب دراسة العلاقة بين الإعلاميين ومصادرهم فى المؤسسات السياسية واتجاهات هذه العلاقة، فقد تميل هذه العلاقة إلى التوازن بينما تميل المؤسسات الإعلامية فى سياساتها الكلية إلى

التبعية لأسباب اقتصادية. وهذا يعيد إلى الأذهان مرة أخرى عدم وعى الإعلاميين بالمشكلات القائمة من وجهة نظر الدراسات النقدية. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧: ١٥٧ - ١٦٢).

رابعاً - نظرية البنائية الوظيفية :

إن فكرة البناء لمجتمع ما كمصدر لاستقراره لاتعد جديدة كفلسفة اجتماعية، فـ «أفلاطون» فى جمهوريته يطرح القياس بين المجتمع والكائن العضوى، فكلاهما يعنى نظاماً من أجزاء مرتبطة فى توازن ديناميكى. وفى المجتمع المثالى الذى وصفه «أفلاطون»، تقوم كل فئة من المشاركين فى هيكل اجتماعى بإنجاز الأنشطة التى تساهم فى تحقيق التناسق الاجتماعى العام. وقد أثرت هذه الفكرة العامة فى الفكر الغربى وأصبحت هى الإطار المركزى لتحليل علماء الاجتماع الأوائل. وقد جعل «أوجست كونت» من القياس العضوى أساساً لمفاهيمه عن المجتمع. كذلك نظم «هربرت سبنسر» فلسفته الاجتماعية كلها حول نفس الفكر. وقد طور أوائل علماء الاجتماع المعاصرين مثل : إميل دوركايم هذا التوجه فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت فكرة أن المجتمع نظام ديناميكى من الأنشطة المتكررة فكرة هامة أيضًا فى تحليل المجتمعات البدائية من جانب علماء أصل الإنسان «الأنثروبولوچى» أمثال : «برونيسلاف مالينوفسكى» وبعده «راد كليف براون». وفى العصور الأحدث استمرت مجموعة الافتراضات الخاصة بالمذهب البنائى تلعب دوراً مهمًا فى تطور مناقشات علم الاجتماع الحديث من خلال كتابات «روبرت ميرتون»، و«تالكوت بارسونز» وكثيرين غيرهما.

ويشير مصطلح «بناء» Structure إلى الطريقة التى تنظم بها الأنشطة المتكررة فى المجتمع. والواقع أن السلوك الأسرى، والنشاط الاقتصادى،